

11% للشق الاستثماري و89% جارية

المالية تعتمد 71 مليار جنيه لموازنة المجتمعات العمرانية

الهيئة تكتفي بعوائد السندات والقرض طويل الأجل لتمويل المشروعات

الخطة المالية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (بالمليار جنيه)	
الموازنة الجديدة	المخصصات الاستثمارية
71	8
تمت الحصول على ضمانات وزارة المالية	تمثل 11% من الموازنة
50	تمثل 89% من الموازنة
القرض طويل الأجل	المخصصات الجارية
10	63
موزعة على 3 شرائح	المخصصات السندات

بكر بهجت

حصلت هيئة المجتمعات العمرانية على موافقة وزارة المالية بشأن الموازنة الجديدة لهيئة الخاصة للعام المالي 2020/2021، بقيمة 71 مليار جنيه، منها 8 مليارات جنيه كموازنة استثمارية تمثل نحو 11% من المخصصات الإجمالية، و89% كموازنة جارية، وذلك للإعانة على المشروعات التي تتولى تنفيذها في المدن الجديدة.

وقال الدكتور مازن حسن، مدير الشؤون المالية والإدارية بالهيئة، لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، إن العمل وفقاً للموازنة الجديدة بدأ فعلياً الأسبوع الجاري، مشيراً إلى أنه سيتم استكمال المشروعات القائمة التي يجري العمل على تنفيذها في المدن الجديدة.

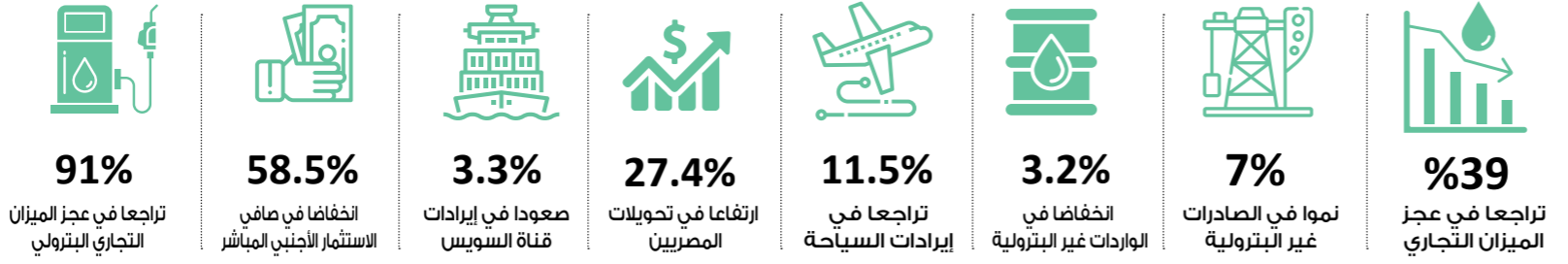
مدن الجيل الرابع، وذلك إلى جانب عائدات السندات التي تم غلق باب الاكتتاب عليها الأسبوع الماضي، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على قدم وساق لتوفير احتياجاتها المالية أولاً بأول لضمان استمرار العمل في المشروعات وإنجازها في أسرع وقت ممكن.

لافتاً إلى أنه يجري الاتفاق بين الوزارة والبنك المركزي على بنود القرض وقيمة الشرائح والفائدة.

ومواصلة خطة التنمية. وأضاف أنه حتى الآن لم يتم وضع الشق الخاص بالجزء التمويلي، باستثناء المفاوضات الجارية مع البنك المركزي للحصول على قرض بقيمة 50 مليار جنيه، وذلك بعد حصول الهيئة على ضمانات وزارة المالية الأسبوع قبل الماضي.

في الربع الأول من 2020

ميزان المدفوعات يظهر تماسكاً في مواجهة بدايات كورونا



خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وصعدت بنسبة 3.3% خلال الربع الأول من 2020. مسجلة 1430.8 مليون دولار، مقابل 1384.8 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2019. وتراجعت تحويلات المصريين في الخارج، خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 7.9 مليار دولار، مقابل 6.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2019، رغم ما فرضه انتشار فيروس كورونا من تداعيات على مختلف أسواق العمل.

2020، مقابل 18.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام المالي 2018-2019. وارتفعت تحويلات المصريين في الخارج، خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 7.9 مليار دولار، مقابل 6.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2019، رغم ما فرضه انتشار فيروس كورونا من تداعيات على مختلف أسواق العمل.

وأظهرت نشرة ميزان المدفوعات لأول تسعة أشهر من العام المالي 2019-2020، تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو 2.2 مليار دولار ليسجل نحو 27.3 مليار دولار، مقابل 29.5 مليار دولار لنفس الفترة من العام المالي 2018-2019، والذي جاء محصلة ارتفاع الصادرات السلعية بقيمة 1.2 مليار دولار. وخلال الفترة (يناير/مارس 2020) ارتفعت الصادرات السلعية غير البترولية على أساس سنوي بقيمة 286.9 مليون دولار لتسجل 4.4 مليار دولار، فيما تراجعت مدفوعات الواردات 3.2% على أساس سنوي مسجلة 13.7 مليار دولار.

انخفض عجز ميزان المعاملات الجارية إلى 7.3 مليار دولار خلال أول 9 أشهر من العام المالي 2019-2020، مقابل 9.8 مليار دولار لنفس الفترة من العام السابق، فيما أظهرت مخرجات الفترة من أول يناير وحتى نهاية مارس الماضي تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل 39.2% ليقصر على نحو 2.8 مليار دولار، مقابل نحو 4.5 مليار دولار لنفس الفترة من العام 2019. وعزا البنك المركزي هذا التراجع إلى التحسن الملحوظ في عجز الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية دون مقابل.

حافظت على تصنيف مصر مع نظرة مستقبلية مستقرة ورسمت مجموعة واسعة من التوقعات

فيتش تتوقع 2.5% نمواً في 2021 يرتفع إلى 5.5% خلال 2022

وتوقعت أن ينخفض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للبنك المركزي إلى 37 مليار دولار أمريكي في نهاية 2020، بانخفاض طفيف عن مستوياته الحالية (38 مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو)، ومن 44 مليار دولار أمريكي في نهاية 2019. وتوقعت كذلك أن ترتفع الاحتياطيات بالدولار في 2021، لكنها ستغطي خمسة أشهر من المدفوعات الخارجية الحالية، مقارنة بـ 4 أشهر من سنة أواخر في عام 2019. ورأت أن التحفيز المالي محدود حتى الآن، وتوقعت أن تظل مصر ملتزمة ببرامجها الإصلاحية.

الاحتياطيات يعكس جزئياً بعض التدخل الاستثنائي لتخفيف تأثير التدفقات للخارج على سعر الصرف. وتوقعت أن يسع عجز الحساب الجاري (CAD) إلى 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 من 3.1% في عام 2019، مع انخفاض الواردات بشكل جزئي لتعويض عائدات السياحة المقصدة وانخفاض مقترض بنسبة 20.0% في التحويلات. كما توقعت انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مع تحسن عجز الميزان الجاري في 2021-2022، بمتوسط 3.6% مع التعافي من تداعيات كورونا.

2018 والسنة المالية 2019. وتوقعت أن يتعافى النمو إلى 5.5% عند «B+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت فيتش إن تصنيفات مصر وتوقعاتها المستقبلية جاءت مدعومة بسجل حافل من الإصلاحات المالية والاقتصادية، والتزام السياسات بتعزيز برنامج الإصلاح والتوافر السهل للتمويل المالي والخارجي في مواجهة جائحة كورونا.

أكدت وكالة فيتش تقييماتها طويلة الأجل لمصدر العملات الأجنبية في مصر (IDR) عند «B+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت فيتش إن تصنيفات مصر وتوقعاتها المستقبلية جاءت مدعومة بسجل حافل من الإصلاحات المالية والاقتصادية، والتزام السياسات بتعزيز برنامج الإصلاح والتوافر السهل للتمويل المالي والخارجي في مواجهة جائحة كورونا.

31 قرشاً قيمة اسمية لسهم الشركة المنقسمة

أوراسكوم للاستثمار تنقسم إلى شركتين إحداهما مالية تضم بلتون وثروة

استهداف جذب استثمارات أكثر من داخل وخارج مصر للشركتين وإتاحة المزيد من فرص النمو



رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس

رنا ممدوح

المزيد من الفرص للشركتين للنمو والمشاركة في استثمارات جديدة، إلى جانب تحسين المركز المالي للشركتين القاسمة والمنقسمة من خلال أنشطة الشركات التابعة. ووافق مجلس أوراسكوم للاستثمار على مسودة عقد التقسيم والتوصية بالموافقة عليه إلى الجمعية العامة غير العادية بحيث تكون القيمة الاسمية لسهم الشركة القاسمة 11 قرشاً وتكون القيمة الاسمية لسهم الشركة المنقسمة 31 قرشاً لذات عدد الأسهم.

كما قرر المجلس التوصية إلى الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على استمرار قيد أسهم الشركة القاسمة بعد تخفيض رأس مالها المصدر وقيد أسهم الشركة المنقسمة في البورصة المصرية فور التقسيم. ووافقت الشركة على التوصية للجمعية العامة غير العادية بالموافقة على إعادة هيكلية الشركات التابعة والشقيقة لكل من الشركة القاسمة والمنقسمة، بحيث تظل تبعية 9 شركات تعمل في مجالات استثمارية متنوعة تابعة للقاسمة وتحويل تبعية شركة بلتون المالية المناقضة وثروة كابيتال القابضة إلى الشركة المنقسمة، وتوقيع رئيس المجلس في إنهاء إجراءات نقل الملكية.

قرر مجلس إدارة شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة تقسيمها إلى شركتين، وفقاً لأسلوب التقسيم الأفقي، بحيث تظل أوراسكوم للاستثمار - الشركة القاسمة- متخصصة في القيام بالأنشطة الاستثمارية المتنوعة، وتأسيس شركة جديدة ثانية - الشركة المنقسمة - باسم ميدني أوراسكوم المالية القابضة تعمل في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية، وتضم تحت مظلتها شركتي بلتون وثروة. ستكون الشركات الناتجة عن التقسيم مملوكة لنفس مساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة في تاريخ التنفيذ وبذات نسب الملكية، وستظل نسب المساهمين الرئيسيين بما فيها نسبة الأسهم الممثلة في شهادات إيداع دولية وكذلك نسبة الأسهم حرة التداول في الشركة القاسمة والمنقسمة كما هي، وفقاً للبيان أوراسكوم للاستثمار.

لامنشا- ساويرس تمتلك نحو 35% من الأولى

جولدن ستار تبيع منجم ذهب في غانا بقيمة إجمالية 95 مليون دولار

التي علقته شركة جولدن ستار في عام 2016 ، وكذلك أسعار الذهب الفورية، حيث يتم تحديد قيمة المدفوعات بالرجوع إلى متوسط سعر الذهب الفوري لفترة 90 يوماً التي تسبق تاريخ القرار بالمعاملة في المشروع، على أساس سداد 20 مليون دولار إذا كان متوسط سعر الذهب أقل من أو يساوي 1400 دولار للأونصة، وترتفع إلى 40 مليون دولار إذا كان المتوسط أعلى من 1700 دولار للأونصة. ويحدد سعر الذهب الفوري حاليًا حول 1.900 دولار للأونصة بسبب الاضطرابات الجيوسياسية والتأجحة جزئياً عن جائحة كورونا. ويتوقع سعر الذهب الفوري حاليًا حول 1.76 مليون أونصة من الموارد المتوسطة والموضحة و700 ألف أونصة من الموارد المستتجة. وتوقع الشركتان إغلاق الصفقة في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2020 بعد استيفاء الشروط المتصوص عليها في الاتفاقية.

التقت شركة جولدن ستار - Resources - على بيع حصتها البالغة 90% في منجم الذهب Bogoso-Prestea بجنوب غرب غانا، إلى شركة فيوتشر جلوبيال ويسورسز -FGR- مقابل 55 مليون دولار علاوة على مدفوعات طارئة تصل إلى 40 مليون دولار، بقيمة إجمالية للصفقة تصل إلى 95 مليون دولار. وتمتلك شركة لامنشا المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس نحو 35% من شركة جولدن ستار. ويوجوب الاتفاقية، ستدفق شركة FGR مبلغ 5 ملايين دولار نقداً وتحتل 25 مليون دولار من رأس المال العامل السليبي، ويسدد باقي المستحق على شريحتين، الأولى بقيمة 10 ملايين دولار في 31 يوليو 2021 والثانية بقيمة 15 مليون دولار تسدد في 31 يوليو 2023. في حين تستند المدفوعات الطارئة التي تصل إلى 40 مليون دولار إلى تطوير مشروع Bogoso

وكالة موديز تخفض تصنيفها الائتماني للبنان من CA إلى C	القاهرة يعقد شراكة مع Cashless Plus لسداد المدفوعات الحكومية	مصر يرفع محفظة الصيرفة الإسلامية إلى 16.9 مليار جنيه	الأهلي و قطر الوطني يرتبان قرضا معبريا لصالح يونيفرسال	سعر الدولار مستقر أمام الجنيه في غالبية البنوك	أهم الأخبار اضغط على العناوين
---	--	--	--	--	-------------------------------



ميرفت حطبة رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

مفاوضات مع استراكتشر لاين السعودية لاستكمال تطوير جراج مدينة نصر أو شراء حصة مصر للسياحة

طرح كراسة شروط الصوت والضوء أكتوبر المقبل

لاين» للمقاولات والتجارة برأس مال «مصري سودي» لاستغلال أرض جراج مدينة نصر، وتوقت تبلغ حصة مصر للسياحة 51% من قيمة المشاركة في المشروع الذي تبلغ القيمة التقديرية لمبيعاته ملياراً و306 ملايين.

وتشغيل خمسة أماكن هي: الأهرامات، والكرنك، وإدفو، وأوسوان، وأبو سمبل. وقالت حطبة إنه يتم التفاوض حالياً مع شركة استراكتشر لاين السعودية، المنوط بها تطوير أرض جراج مدينة نصر، إما لاستكمال المشروع، أو شراء حصة مصر للسياحة في الأرض.

وتشمل مشروع تطوير أرض جراج مدينة مصر، إقامة مشروع سكني وتجاري وإداري يتضمن 33 عمارة ومدرسة ومستشفى، وأضافت أن المفاوضات سيتم حسمها بعد إجازة أيام عيد الأضحى المبارك. كانت شركة مصر للسياحة إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق، قد وقعت في أكتوبر 2016، عقداً مع شركة «ستراكتشر

كشفت ميرفت حطبة، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق، عن الانتهاء من كراسة الشروط الخاصة بمشروع تطوير الصوت والضوء، ومن المقرر طرحها على المستثمرين في أكتوبر المقبل، وأضافت أن البنود تتضمن إدارة وتمويل عرض الصوت والضوء والمنطقة المحيطة، لمدة زمنية تمتد 20 عاماً. وأكدت أن هناك اتفاقاً يحدد مع وزارة السياحة والآثار نسب المشروع، ولكن التعامل مع المستثمر سيكون من خلال شركة مصر للصوت والضوء. ويشمل مشروع تطوير الصوت والضوء، إدارة

باقات الإنترنت المنزلي

we SPACE

بنغيّر الإنترنت ودلوقتي بنقدمك

قبل أي حد

تصل إلى 100mbps

تصل إلى 70mbps

تصل إلى 30mbps